تصدر توصيات مجموعات العمل خلال دورتها الثالثة

«القمة العالمية للصناعة»: «السلامة» على رأس قائمة الأولويات عند توظيف التقنيات الحديثة

أصدرت القمة العالمية للصناعة والتصنيع توصيات مجموعات العمل لدورتها الثالثة الافتراضية التي عقدت يومي 4 و5 سبتمبر الجاري، تحت عنوان "العولمة المحلية: نحو سلاسل قيمة عالمية أكثر استدامة وشمولية".

وشهدت القمة مشاركة عدد كبير من قادة القطاع الصناعي من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والدول النامية والمتقدمة ومؤسسات التمويل وكبار رجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني لمناقشة دور توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في بناء سلاسل قيمة عالمية أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات والمساهمة.

ووفقا للمداولات التي جرت خلال الجلسات الافتراضية للقمة العالمية للصناعة التصنيع والتصنيع العالمية 2020، فإن مجموعة العمل تهدف إلى تفعيل توصياتها وتحويلها إلى إجراءات حقيقية، بما فيها التوصيات المتعلقة بالسياسات، والمعايير، والشراكات الجديدة ومبادرات التعاون التقني والتي تتمثل في أن تكون التنمية الصناعية شاملة ومستدامة، وأن تستفيد من تقنيات الإنتاج الرقمي الثورة الصناعية المتقدمة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وأن تعزز من إمكانات وقدرات المؤسسات الحكومية وهياكل الحوكمة.

كما تدعو مجموعة العمل إلى تبني إطار واضح لمؤشر الأداء الصناعي الشامل والمستدام لضمان أن يقوم المؤشر بقياس ما وضع لقياسه، وأن يساهم في دعم جهود الدول النامية للارتقاء بمستويات التنمية بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

وشملت التوصيات تحديد القيمة المضافة التي سيوفرها المؤشر -بالمقارنة مع مؤشرات أخرى- وأن يوفر أدلة موثوقة لقياس الأوضاع الحالية والتقدم وتعزيز الاستثمار المؤثر وتقديم توصيات لصناع القرار لوضع السياسات الفعالة التي تدعم تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

ويتطلب تحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة مشاركة وتعاون جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك جهات صنع القرار والهيئات الإقليمية ورجال الأعمال والمبتكرين والشركات والأشخاص الذين يشاركون بشكل مباشر وغير مباشر في الإنتاج الصناعي.

وتضمنت التوصيات ضرورة اتباع نهج تعاوني متعدد التخصصات، وتلتزم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" بصفتها الجهة المشرفة على مؤشرات أهداف التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والقمة العالمية للصناعة والتصنيع بتقديم الدعم خلال المرحلة الأولى لفريق العمل المعني بمؤشر الأداء الصناعي الشامل والمستدام، من أجل تخصيص الموارد اللازمة لبناء المؤشر الجديد وضمان توفير شبكة الشراكات والخبراء من مختلف المجالات التي يحتاج إلى توظيفها.

وأكدت خلاصة التوصيات أن مؤشر الأداء الصناعي الشامل والمستدام يضطلع بدور محوري في الحد من الفقر وتحسين نمط الحياة، ويحتاج صانعو السياسات وقادة القطاع الصناعي إلى مراقبة المؤشر باستمرار في جميع جوانبه وأبعاده، وتحديد ما فيه من الثغرات ومجالات التحسين المقترحة، وتسليط الضوء على السياسات الفعالة وقصص النجاح.

لقطة أرشيفية للقمة العالمية للصناعة

وقدمت مجموعة عمل "المبادرة العالمية لتعزيز السلامة في القطاع الصناعي" توصيات عملية وقابلة للتنفيذ للمؤسسات الصناعية يكون لها أثر إيجابي على أمن وسلامة القوى العاملة، ولا يعتبر توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مهمة سهلة، حيث يجب أن يتم توظيفها بشكل يضمن أمن وسلامة القوى العاملة ويستفيد من التجارب والخبرات المشتركة لخبراء السلامة ومطوري التكنولوجيا والشركات المبتكرة والهيئات المنظمة للسلامة.

واقترحت مجموعة العمل أن تتولى "القمة العالمية للصناعة والتصنيع" و"منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية /اليونيدو/"، ومؤسسة "لويدز ربجستر"، بالتعاون مع الشركاء من المؤسسات الصناعية، مهمة تأسيس وإطلاق "المبادرة العالمية لتعزيز السلامة في القطاع الصناعي".

وجرت التوصية بالإجراءات المشتركة الآتية لدراستها وإخضاعها لمزيد من البحث والتي تتمثل في الآتي:-

يشكل ضمان سلامة القوى العاملة والبيئة والمواقع الصناعية هدفا مشتركا حددته مجموعة العمل، والتي ستعتبر هذا الجانب هدفها الأساسي في جلساتها المقبلة، ويجب أن تكون السلامة على رأس قائمة الأولويات عند توظيف أية تقنية حديثة، وستعمل مجموعة العمل على النظم والبروتوكولات التي يمكن استخدامها وبصورة موحدة ومتجانسة داخل الشركات في جميع أنحاء العالم لتعزيز سلامة القوى العاملة والبيئة على الصعيد العالمي، وكذلك مساعدة العاملين في اعتماد نماذج جديدة للعمل والتعاون.

كما حددت مجموعة العمل العديد من الفئات الفرعية في مواضيع السلامة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والتي ستقوم المجموعة بتنظيم ورش عمل خاصة لكل منها لتعزيز الحوار والمساعدة في إيجاد توافق في الآراء بشأن أفضل الحلول المتاحة أو تطويرها عند الضرورة.

وشملت التوصيات إنشاء قاعدة بيانات تتضمن نماذج عن أفضل الممارسات التي يمكن الوصول إليها من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وإتاحتها أمام الشركات في جميع أنحاء العالم، لاسيما للشركات التي تتجه نحو إطلاق مشروعات متخصصة بالتحول الرقمي.

وأوصت مجموعة العمل بتعزيز الخطاب العام الذي يكرس المساواة بين الجنسين في القطاع الصناعي كوسيلة لتشجيع المزيد من النساء للعمل في القطاع الصناعي.

«إيمرسون» توقع اتفاقية لشراء «أوبن سيستيمز» بـ 1.6 مليار دولار

لال كارسانبهاي

أعلنت «إيمرسون» Emerson، عن توصلها لاتفاق للاستحواذ على شركة «أوبن سيستيمز إنترناشيونال» Open Systems International Inc.، في صفقة بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار. وستشكل هذه الخطوة إضافة نوعية لمحفظة «ايمرسون» من البرمجيات المتطورة وستعزز قدرتها على دعم عملائها من قطاع الطاقة والقطاعات الأساسية الأخرى حول العالم لتمكينهم من تحقيق التحوّل الرقمي في عملياتهم، وبالتالي تسهيل اعتمادهم على مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة وفعالية استهلاكها.

وستمكن اتفاقية الاستحواذ شركة «إيمرسون» من توفير نطاق كامل من خدمات الرصد والمرّاقبة والتحكم الفوري والمباشر لعملائها في قطاع الطاقة من خلال الجمع بين خبرة شركة ايمرسون وتقنياتها المتطورة في مجال توليد الطاقة من جهة، والبرمجيات المُتقدمة لشركة أوبن سيستيمز إنترناشيونال المستخدمة على نطاق واسع في قطاعات نقل وتّوزيع الطاقة من جهة أخرى، بالتوازي مع تعزيزٍ فعالية الإدارة بالاعتماد على تقنيات الأتمتة والبرمجيات المتطورة

ومثل إيمرسون في هذه الاتفاقية كلٌ من شركة «سنترفيو بارتنر» كمستشار مالي لشركة ايمرسون، وشركة «ديفيس بولك اند واردويل» كمستشار قانوني للشركة. بينما مثل «أوبن سيستيمز إنترناشيونال» كل من «ويلز فارغوز وشركاه» و«ولازارد» كمستشارين ماليين للشركة، و«فريدريكسون اند بايرون، بي إي» كمُستشار قانوني للشركة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «إيمرسون أوتوميشن سوليوشنز لال كارسانبهاي ان العالم يشهد اليوم تغيرات متسارعة مع تزايد إقبال شركات ومؤسسات توليد وتوزيع الطاقة على رقمنة شبكاتها لمواكبة التطورات على صعيد مصادر الطاقة، الأمر الذي يزيد من خيارات المستهلكين. وستساهم اتفاقية الاستحواذ هذه في فتح آفاق جديدة لقطاع الطاقة من حيث تسخير مصادر الطاقة المتجددة وتسريع عمليات التحول إلى شبكات الطاقة الذكية.

وزاد ان لدى ايمرسون فرصة حقيقية لترسيخ ريادتها في هذا السوق الكبير والذي يشهد نموا متسارعاً من خلال امتلاكها وتوفيرها لكامل التقنيات والأدوات اللازمة.»

وأضاف كارسانبهاي: «إن مجموعة البرامج المستقلة لشركة ايمرسون، والتي تبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي، إضافة إلى خدمات التنفيذ الهندسي المرتبطة بها، تشهد نمواً سريعاً وذلك بهدف تلبية احتياجات العملاء ودعم الأداء التشغيلي والتحليلات والتحول الرقمي. وتمتلك شركة أوبن سيستيمز إنترناشيونال سجلاً حافل بالنجاحات وتتمتع بمعدلات عالية للنمو والربحية، كما أنها تتميز بقدرتها على الحفاظ على ولاء العملاء على المدى الطويل. ومن خلال هذا الاستحواذ، سنواصل البناء على النجاحات التي حققتها برمجيات ايمرسون، وندعم عملاءنا في توفير حلول شاملة تساعد قطاع الطاقة على مواصلة التحول تلبيةً لاحتياجات المستقبل.»

من جهته قال الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «أوبن سيستيمز إنترناشيونال بهمن حبيدة ان «تتشارك ايمرسون و «أوبن سيستيمز إنترناشيونال» الالتزام في تقديم أرقى الخدمات للعملاء، من خلال تزويدهم بتقنيات متقدمة تساعدهم على إدارة موثوقية ومرونة الشبكة الكهربائية في مرافقهم. وكلنا ثقة بما ستقدمه الشركتان معاً، عبر دمج التقنيات المتقدمة والخبرات الهندسية لتقديم خدمة عملاء غير مسبوقة، ليس فقط في مجال الطاقة الكهربائية، بل على مستوى المجالات والصناعات الأخرى التي تندرج ضمن نطاق عمل شركة ايمرسون.»

ومن المتوقع أن تُستكمل عملية الاستحواذ مع بداية السنة المالية 2021، وذلك رهناً بعدد من الموافقات التنظيمية وغيرها من الشروط الأخرى.

بهدف تجنّب الآثار السلبية للتّغيّر المناخي بحلول 2030

«بوسطن كونسلتينغ جروب» تتعهد بتحقيق صافي صفر للانبعاثات

أعلن الرئيس التنفيذي لبوسطن كونسلتينغ جروب، ريتش ليسر، عن التزام الشركة الجديد فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والحد من تأثيرات التغيّر المناخي من خلال العمل على تحقيق تأثير صفري لأنشطتها على البيئة والمناخ بحلول عام 2030. ولتحقيق هذا الهدف، ستتخذ «بوسطن كونسلتينغ جروب» إجراءات مهمة للحد من بصمتها الكربونية وتحييد ما تبقى من تأثيرها على المناخ من خلال الاستثمار في أبرز مشاريع إزالة الكربون.

وستعمل الشركة على تخفيض انبعاثات الطاقة والكهرباء المباشرة (النطاقات 1 و2) بنحو 90%، مقارنة بعام 2018، لكل موظف يعمل بدوام كامل بحلول عام 2025. وكانت «بوسطن كونسلتينغ جروب» قد انتقلت في عام 2019 إلى شراء الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100٪ وستواصل بذل قصارى جهدها لزيادة كفاءة الطاقة في عملياتها وتحقيق ما تبقى من هذا الهدف.

ومن المقرّر أيضاً أن تقلّل الشركة تأثيرها المناخي من خلال الحد من السفر المتعلق بعملياتها، والذي يمثل أكثر من 80٪ من إجمالي التأثير المناخي للشركة، وذلك بنسبة 30٪ على الأقل لكل موظف يعمل بدوام كامل بحلول عام 2025، مع توقعات بإجراء مزيد من التحسينات. وفيما يخص تنقلات موظفي الشركة والتي تُعدّ أساسيّة لتقديم الخدمات للعملاء، فقد بدأت «بوسطن كونسلتينغ جروب» في إجراء تغييرات لتقليل التأثير المناخي الناجم عن رحلات السفر قبل أزمة كوفيد19- وستتعلم من الدروس المستفادة خلال الأزمة لمواصلة تغيير نهجها المتبع.

تحييد الأثر المناخي المتبقي

بهدف تحييد الأثر المناخي المتبقي للشركة، ستواصل بوسطن كونسلتينغ جروب إزالة بصمتها الكربونية من الغلاف الجوي من خلال توسيع نطاق استثماراتها في مشاريع وتقنيات إزالة الكربون. ومقابل كل طن متبقي (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) ينبعث من عمليات الشركة، ستزيل الشركة طناً من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، سعياً لتحقيق صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2030.

وأعنت بوسطن كونسلتينغ جروب التزامها بإزالة الكربون من خلال اعتماد أكثر الحلول فعالية واستدامة بتكلفة متوقعة تبلغ 35 دولاراً للطن في عام 2025، وترتفع إلى 80 دولار للطن في عام 2030. وتمثل هذه النسبة زيادة كبيرة مقابل متوسط سوق تعويض الكربون الحالي البالغ 3 دولارات إلى 6 دولارات للطن. وسيتيح هذا الاستثمار الكبير للشركة التعاون مع المنظمات الرائدة في جميع أنحاء العالم لتطوير الأساليب والوسائل الأكثر تقدماً لإزالة ثاني أكسيد الكربون ونشرها، وهو أمر ضروري لتحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ.

وبعد عام 2030، تلتزم الشركة باعتماد نهج يراعي الاعتبارات البيئية من خلال إزالة كمية أكبر من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بكمية مكافئ ثاني أكسيد الكربون التي تنبعث من عملياتها.

وقال ليسر: «لقد عزّزت جائحة كوفيد 19- الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود العالمية لتطوير حلول لمواجهة أكثر مشاكل العالم تعقيداً. وتماشياً مع قيمنا وأهدافنا، تقع على عاتقنا مسؤولية قيادة الممارسات الأكثر استدامة في هذا الواقع الجديد من خلال بذل ما في وسعنا لمساعدة عملائنا على مواجهة تحديات التغير المناخي وتسريع انتقالهم إلى اقتصاد منخفض الكربون. ولكي نحصد نتائج إيجابية تتناسب وتطلعات الشركة، علينا أيضاً أن نغير الطريقة التي نعمل بها ونستثمر بشكل مستدام مثل أي شركة أخرى».

ريتش ليسر

المساعدة في تشكيل وتنفيذ الأجندة العالمية للمناخ، إلى جانب تحويل عملياتها واستثماراتها في إزالة الكربون، تعلن «بوسطن كونسلتينغ جروب» عن التزام جديد بقيمة 400 مليون دولار على مدى العقد المقبل لتمكين فرقها من تسليط الضوء على أجندة التأثير المناخي والبيئي عبر الحكومات والقطاعات والمنظمات غير الحكومية والتحالفات وذلك من أجل تعزيز تقدّم العالم نحو تحقيق صفر انبعاثات كربونية.

وتؤمن الشركة بأن العمل الجماعي مطلوب لخلق مستقبل مستدام، وهي تساهم بالفعل في تقديم أكثر من 350 مشروع مناخي وبيئي مع أكثر من 250 منظمة حول العالم في كل عام.

وتدعم فرق « بوسطن كونسلتينغ جروب» الجهود الرامية لتحقيق أجندة المناخ العالمي من خلال تطوير أبحاث مبتكرة واستراتيجيات مناخية عالية التأثير ومشاريع مناخية جديدة. وتقدم الشركة خطط تحولية مصمّمة للمساهمة في الحد بشكل مباشر من تأثير المناخ، إضافة إلى تصميم برامج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي من شأنها التأثير إيجاباً على الممارسات المناخية العالمية والتحليلات المتطورة والأدوات الرقمية التي تساهم في إيجاد حلول ناجعة.

وتسعى بوسطن كونسلتينغ جروب من خلال شراكاتها العالمية مع المنتدى الاقتصادي العالمي، والصندوق العالمي للطبيعة، ومبادرة TED Countdown، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، لمساعدة هذه المنظمات على تعزيز قدراتها وتحسين كفاءة عملياتها بما يضمن لها القيام بواجباتها بشكل أفضل فيما يتعلق بأجندة المناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم بوسطن كونسلتينغ جروب حكومة المملكة المتحدة ومبادرة الأمم المتحدة لمواجهة التغير المناخي (UN High-Level Champion for Climate Action) للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لمناقشة التغير المناخي والمعروف أيضاً باسم مؤتمر الأطراف السادس والعشرين (COP26)) المقرر تنظيمه في مدينة غلاسكو، في اسكتلندا. وتركز الشركة بشكل خاص على دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في تحقيق طموح مؤتمر باريس للمناخ، حيث سيكون هذا المؤتمر بمثابة لحظة حاسمة للعمل المناخي، وستعمل بوسطن كونسلتينغ جروب على ضمان تحقيق نتائج إيجابية.

ومن خلال هذه المجموعة الواسعة من الإجراءات والاستثمارات والمشاركات في المبادرات الرامية إلى حماية المناخ، ستواصل بوسطن كونسلتينغ جروب المشاركة في مبادرة الأهداف المستندة إلى العلم وستتطلع باستمرار إلى تعزيز دورها القيادي في مساعدة العالم على مواجهة التحديات المناخية والبيئية.

«كميفك» تحقق أعلى قيم تداول بالأسهم الأمريكية منذ بداية 2020

أعلن قسم التسويق بشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك"، عن تحقيق الشركة أعلى قيمة تداولات شهدتها في سوق الأسهم الأمريكية خلال أغسطس الماضي، حيث تجاوزت قيمة التداولات 112 مليون دينار والتي تعتبر هي الأعلى منذ بداية 2020.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي نشرته الأنباء، أن هذا الارتفاع غير المسبوق يأتي تزامناً مع إعلان كل من شركة أبل وتيسلا بتجزئة أسهمهم، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 31 أغسطس 2020، وتهدف هذه العملية لتوفير السيولة على أسهم الشركات وإعادة جذب صغار المستثمرين للاستفادة من الأسعار الفعلية للأسهم بعد التطبيق.

وفي هذا السياق، قال مدير قسم الوساطة المالية في "كميفك" أحمد كريم: "مع إعلان تلك الشركات لعملية التجزئة لوحظ أن هناك حركة قوية في سوق الخيارات، حيث حققت الشركة أيضاً معدلات تداول بالسوق الأمريكي هي الأعلى منذ عدة سنوات، بلغت ما يقارب 600 مليون دينار منذ بداية العام، وهو الأمر الذي دعانا إلى الاستعداد التام للتعامل مع تلك الطفرة والحركة الكثيفة للتداول على الأسهم بالسوق الأمريكي".

وأضاف كريم: "على الرغم من النظرة السلبية لبعض المحللين الدوليين المرتبطة بالأرقام المحبطة للبطالة والركود المنتظر، شهدت المؤشرات الرسمية في السوق الأمريكي بالمجمل نشاطاً غير اعتيادي وموجة مكاسب مع بداية افتتاح السوق في 24 مارس 2020 لتصل إلى أعلى مستوياتها في 18 أغسطس 2020، واستمرت حتى 31 أغسطس 2020 لتسجل أرقاماً قياسية جديدة". ويرى كريم بأن 2020 أتت عكس معظم التوقعات السلبية في الطلب على الاستثمار والأدوات الاستثمارية ودخول مستثمرين جدد للأسواق، حيث شهدت الشركة إقبالاً كثيفاً من قبل المستثمرين لفتح حسابات التداول الإلكتروني للتداول بكافة الأسواق المتاحة سواء الأمريكية أو المحلية، والتي شهدت أيضاً زيادة في حركة وقيمة التداولات منذ بداية العام، وأيضاً للاستخدام والاستفادة من منصة التداول (أوسط)، والتي تُعد من أفضل أنظمة التداول بالكويت وتتيح التداول في مختلف الأسواق في نفس اللحظة دون تأخير.